مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة

الجزء 1

العدد
13

يوليو - سبتمبر
2024م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب
د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. محمد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد بجامعة أم القرى
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس
أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم
د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**تجليات المخاطب في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام مقاربة نحوية تداولية** د. أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي	٩
٢)	**الظَّواهر الأسلوبية في لغة الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية** د. بندر بن سبيّل الشمري	٦٣
٣)	**اضطراب أبواب الخماسيّ في معاجم التَّقليبات معجمُ العين أنموذجًا** د. حمد بن طالع العلوي	١٢٣
٤)	**تقنيات الحجاج البلاغية لرواية أمّ سلمة في هجرة الحبشة** د. ذعار حميدان نايف الحربي	٢٤٥

م	البحث	الصفحة
٥)	**تداولية الحوار في قصة الغلام والساحر والراهب** د. فايزة سليم عواده الجهني	٣٠٣
٦)	**استلهام التراث وتشكيل الهوية في الرواية السعودية بنجران.. نماذج معاصرة** د. رشا عبد الرؤف عبد الفتاح الحبيشي د. زهير بن حسن سعيد العمري	٣٥٣
٧)	**جدلية الموت والحياة في شعر غازي القصيبي** د. محمد بن يحيى بن مفرح آل عجيم	٤١١
٨)	**سيميائية العتبات النصية في قصة (بطولة ملك) دراسة في تحليل الخطاب** د. لمياء حمد العقيل	٤٦٣

مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها– العدد: ١٣ | الجزء: ١

تجليات المخاطب في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام
مقاربة نحوية تداولية

Manifestations of the Addressee in the Book "Sharh Shudhur al-Dhahab" by Ibn Hishām A Pragmatic Syntactic Approach

د. أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بكلية التربية بالمجمعة

جامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: a.qashami@mu.edu.sa

DOI:10.36046/2356-000-013-001

الملخص

هذا البحث يندرج تحت التداولية في الدرس اللغوي الحديث، والتي لا تقصر اهتمامها على دراسة البنية الداخلية للغة، بل تقوم كذلك بمعالجة السياقات الخارجية المحيطة بإنتاج اللغة، فتدرس العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات، فتدرس العلاقة بين المرسِل والرسالة والمخاطب.

ويدور البحث حول (**تجليات المخاطب في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام، مقاربة نحوية تداولية**)، والذي يأتي ضمن عدد من الدراسات الحديثة التي جاءت لتبرز السمة التداولية في التراث النحوي العربي، وقد جاء في مبحثين:

تناول الأول تجليات المخاطب عند التقعيد النحوي، وتجلى ذلك في مظاهر متعددة من أبرزها: إشراك المخاطب في الفعل الكلامي، والحرص على إفادته مراد الكلام، أي: تحقيق الوظيفة التواصلية بينه وبين المتكلم، واعتبار عقله بمراعاة القسمة العقلية والمنطقية، ومراعاة واقعه الخارجي، وتنبيهه، وإرشاده للحكم الصحيح في العديد من المسائل، وتحقيقه لأمن اللبس.

وتناول المبحث الثاني إشراك المخاطب في التوجيه النحوي للعديد من المسائل النحوية، وتوزعت على مستويين: الأول يتعلق بالعوارض التركيبية، كالمخالفة في الإسناد، والحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير.

ويتعلق المستوى الثاني بإشراك المخاطب في توجيه الأحكام النحوية لعدد من المسائل، كتبيين الوظيفة النحوية لبعض الأدوات اللغوية، والتفريق بين بعض التراكيب، ومشاركة المخاطب في بيان الحكم النحوي لعدد من المسائل، وأخيرًا دعوة المخاطب إلى استعمال القياس.

ويظهر من هذا كله أن المخاطب شغل حيزًا واسعًا من تفكير ابن هشام في شرحه لشذور الذهب عند تناوله للمسائل النحوية حتى لا تكاد تفقد ذلك في صفحة من صفحاته، وهذا يدل على وعيه – رحمه الله – بالجوانب التداولية للكلام وإن لم يعرفه بهذا المصطلح، كغيره من النحاة العرب القدماء.

الكلمات الافتتاحية: تجليات – المخاطب – شرح شذور الذهب – ابن هشام.

Abstract

This research falls under the field of pragmatics in modern linguistics, which is not only concerned with studying the internal structure of the language, but also addresses the external contexts surrounding language production. It studies the relationship between signs and their users. It also examines the relationship between the sender, the message, and the addressee.

The research revolves around **(Manifestations of the Addressee in the Book Sharh Shudhur Al-Dhahab by Ibn Hisham, A Pragmatic Syntactic Approach**), which is one of several recent studies that highlight the pragmatic feature in Arabic grammatical heritage. It consists of two sections:

The first section discusses the manifestations of the addressee in grammatical discourse. This was evident in several aspects, the most prominent of which are the following: involving the addressee in the speech act and ensuring that the intent of the speech is accurately conveyed to him. That is, achieving the communicative function between the addressee and the speaker, and considering his mind by taking into account the rational and logical division, his external reality, alerting him, guiding him to the correct judgment in many issues and ensuring clarity.

The second section deals with the involvement of the addressee in the grammatical guidance for many grammatical issues, divided into two levels. The first of which relates to structural matters, such as violations in assignment, omission, addition, advancement, and delay. The second level relates to the involvement of the addressee in directing grammatical judgments on several issues, such as clarifying the grammatical function of some linguistic tools, differentiating between some constructions, involving the addressee in stating the grammatical judgment on a number of issues, and finally inviting the addressee to use analogy.

Overall, it is evident that the addressee occupied a large part of Ibn Hisham's thinking in his explanation of the book "Sharh Shudhur Al-Dhahab" when addressing grammatical issues, to the point that readers would hardly miss it on any of its pages. This indicates his

awareness - may Allah have mercy on him - of the pragmatic aspects of speech, even if he did not know it by this term, like other ancient Arab grammarians.

Keywords: Manifestations, Addressee, Sharh Shudhur Al-Dhahab, Ibn Hisham.

المقدمة:

يندرج موضوع (تجليات المخاطب في التوجيه النحوي) تحت التداولية في الدرس اللغوي الحديث، والتي لا تقصر اهتمامها على دراسة البنية الداخلية للغة، بل تقوم كذلك بمعالجة السياقات الخارجية المحيطة بإنتاج اللغة. فتدرس العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات، وذلك في العلاقة بين المرسِل والرسالة والمخاطب، ويمثل المخاطب منها محور الدرس التداولي ونظرية التلقي.

ولم يظهر التوجه لدراسة المخاطب إلا في العصر الحديث، وذلك مع الفيلسوف الأمريكي (شارل موريس) الذي ينسب له أول استعمال لمصطلح التداولية (Pragmatics) وذلك في عام ١٩٣٨م، لكنها لم تصبح منهجًا يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن عمل على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد، وهم: (جون أوستن) و(جون سيرل) و(يول غرايس)، حتى أصبحت منهجًا لسانيًّا يَدْرسُ علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، أي: المخاطبين، فلا يمكن دراسة اللغة إلا عند استعمالها، فهي إذن دراسة استعمال اللغة في الخطاب، ويقصد بالاستعمال: أنّ الخطاب يكون وليدًا لظروف معينة تساعد على إنتاجه، ومقامات مختلفة يوظفها المتكلم في خطابه على وفق قصديته؛ لإيصال المعنى المراد إلى المخاطب، وهذا يعني: أنّ هذا المنهج يُعنى بأثر التفاعل الخطابي في موقف الخطاب، ويتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق.

ومن المعلوم أن أي فعلٍ كلامي يتكوّن من ثلاثة جوانب:

١– الجانب اللفظي، ويقصد به: النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات. أو نقول بعبارة أدق: هو إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة، متصلة – على نحو ما

– بمعجم معين، ومرتبطة به، ومتماشية معه، وخاضعة لنظامه.

٢– الجانب الإنجازي، ويقصد به: إنجاز فعل ما، في حالِ قولِ شيءٍ ما، وفق الجانب اللفظي، مع مراعاة مقتضى الحال، كما يقول البلاغيون.

٣– الجانب التأثيري، ويقصد به: الأثر الذي يتركه المتكلم في نفس المخاطب، بعد إنجاز الفعل وفق الجانب الإنجازي؛ لأنّ قول شيء ما قد يترتب عليه أحيانًا حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره، وتصرفاته من: قبول، أو غضب، أو حزن أو فرح... إلخ.

ويمكنني القول: إن المخاطب لا يقع فقط تحت طائلة الجانب التأثيري للغة، بل قد يمارس فعلًا إنجازيًّا، بمعنى: أنه قد يمارس عنصرًا ضاغطًا على المتكلم؛ لتوجيه الكلام وجهة خاصة، وحمله على توظيف تراكيب وأساليب معينة.

وقارئ كتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام الأنصاري يقع على حقيقة مؤداها: أن المخاطب شغل حيزًا واسعًا من تفكير ابن هشام عند تناوله للمسائل النحوية، إما تصريحًا في مثل عباراته: "ألا ترى" – "فتأمل ذلك" – "لِيُعْلَم" – "فاعرف الفرق" – أو تلميحًا، وذلك حين أشركه معه في توجيه المسائل النحوية، ووجهه إلى المذهب الصحيح في المسألة، وهذا يدل على وعيه بالجوانب التداولية للكلام (اللغة)، وإن لم يعرفه بهذا المصطلح، وهذا شأن كثير من نحاة العرب القدماء.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من كونه يأتي ضمن العديد من الدراسات التي ظهرت في العصر الحديث، لتلفت النظر إلى السمة التداولية في التراث النحوي العربي، وأنه ليس نحوًا وصفيًّا للغة فقط، بل اهتم النحويون العرب متقدمهم ومتأخرهم عند ضبطهم للغة والتقعيد لها بالسياقات الخارجية لها، ومن أهمها: المخاطب.

أسباب اختيار الموضوع:

من أبرز الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع:

١. لبيان أن اهتمام النحاة العرب لم يكن منصبًا على القاعدة النحوية فقط، أي أنهم يهتمون بالبنية الداخلية للغة دون النظر لأية سياقات خارجية لها، فلا ينظرون إلى الدوافع والعوامل التي أدت إلى إنتاجها، ولا ينظرون إليها بوصفها رسالة يُتَوجه بها إلى المخاطب، ولا ينظرون إلى الدور غير المباشر للمخاطب في إنتاج الخطاب، على أهمية هذه الأمور.

٢– دراسة هذا الجانب في كتاب له مكانته في التراث النحوي، مع صغر حجمه، ألا وهو: (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)؛ لإبراز ما قام به مؤلفه من إشراكٍ للمخاطب في إنتاج اللغة، وبناء قواعدها، وتوجيه مسائلها.

٣– التأكيد على أن متأخري النحويين كمتقدميهم في الاهتمام بالعناصر التداولية في مؤلفاتهم النحوية، وإن لم يعرفوها بهذا المصطلح.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تكمن مشكلة البحث في مدى تواجد البعد التداولي للغة في مصنفات النحويين العرب القدماء، فجاء هذا البحث لرصد ذلك في أحد مصنفات النحويين، من ذلك برزت تساؤلات عديدة حاول هذا البحث التماس جوابات موضوعية لها، ومن أبرز هذه التساؤلات:

١– ما مدى اهتمام النحاة العرب القدماء بالبعد التداولي للغة؟

٢– كيف أشرك النحاةُ العربُ المخاطبَ في إنتاج الخطاب؟

٣– ما أثر تجليات المخاطب في التوجيه النحوي عند ابن هشام الأنصاري؟

الدراسات السابقة:

مع ظهور المناهج والنظريات الحديثة في اللغة، مثل: نحو النص، والتداولية،

ونظرية التلقي، وغيرها... بدأ الدارسون محاولاتهم في البحث عن مدى تواجد هذه النظريات في تراثنا النحوي، وكتبوا حولها عددًا من البحوث والدراسات، ومنها دراسات اهتمت بالمخاطب في التراث النحوي، ومما وقفت عليه من هذه الدراسات:

١. مراعاة المخاطب في النحو العربي، للدكتورة: بان الخفاجي، طبعته دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢. مراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني، للدكتورة: هناء محمود إسماعيل، نشرته في مجلة كلية التربية الأساسية، في الجامعة المستنصرية في بغداد، في المجلد السابع عشر من العدد السبعين.

٣. علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، للدكتور: عمر محمد أبو نواس، نشره في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها في جامعة مؤتة، المجلد السابع من العدد الثاني، ١٤٣٢هـ.

٤- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، للدكتور: كريم حسين ناصح الخالدي، نشره في مجلة المورد العراقية، العدد الثالث من المجلد الثلاثين، ٢٠٠٢ م.

٥- أثر مراعاة المخاطب في التوجيه النحوي عند سيبويه، دراسة تداولية، للدكتور: مصطفى أحمد عبد العليم، نشره في مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، في المجلد الثلاثين من العدد السادس عشر بعد المائة، ٢٠١٩م.

٦- المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، للدكتور: خالد عبد الكريم بسندي، نشره في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، في المجلد الثامن من العدد الثاني، ١٤٣٣هـ.

٧- مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية عند السيرافي في شرحه لكتاب

سيبويه، للدكتور: علي أسد موسى، نشره في مجلة آداب المستنصرية، في عددها الثامن والثمانين، ٢٠١٩ م.

إلى غير ذلك من الدراسات التي تكشف بجلاء أن تراثنا النحوي لم يهمِل المخاطب، بل أولاه عناية فائقة، ولكنها جهود لم تظهر إلا مؤخرًا، وما تزال في حاجة إلى الكثير من الجهد للكشف عن دور المخاطب في كتب التراث النحوي، وتوظيف مثل هذه الدراسات في تطوير البحث النحوي واللغوي العربي المعاصر.

والملاحظ أن جل هذه الدراسات ركزت على إمام النحويين سيبويه – رحمه الله – لذا جاءت هذه الدراسة؛ لتلقي الضوء على مراعاة المخاطب عند أحد أئمة النحو المتأخرين، وهو ابن هشام الأنصاري في شرحه لشذور الذهب، ولا أحسب أن دراسة أخرى تناولت هذا الجانب في هذا الكتاب.

منهج البحث:

اتبعت في الدراسة المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظاهرة، وبيان سماتها، ثم توجيهها، وبيان أسبابها ونتائجها.

خطة البحث:

لكي تحقق هذه الدراسة الهدف المرجو منها، وتجيب عن التساؤلات السابقة، فقد جاءت في: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، بعدها قائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها بيان أهمية موضوع الدراسة، وأسباب اختياره، وبيان مشكلة البحث وتساؤلاته، ثم أهم الدراسات السابقة التي تناولت بعض جزئيات الموضوع، والمنهج المتبع أثناء البحث والدراسة.

المباحث:

المبحث الأول: تجليات المخاطب عند التقعيد النحوي. وقد برزت عندي في ثمانية أمور:

أولها: إشراك المخاطب في الفعل الكلامي.

الثاني: إفادة المخاطب بالمراد.

الثالث: مراعاة القسمة العقلية والمنطقية.

الرابع: مراعاة الواقع الخارجي.

الخامس: تخيير المخاطب.

السادس: إرشاد المخاطب إلى الحكم الصحيح.

السابع: تخيير المخاطب.

الثامن: تحقيق أمن اللبس.

والمبحث الثاني: إشراك المخاطب في التوجيه النحوي. وذلك في أمرين:

أولهما: إشراك المخاطب في توجيه العوارض التركيبية.

الثاني: إشراك المخاطب في توجيه الأحكام النحوية.

وأما الخاتمة ففيها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

ثم ختمت ذلك بثبت للمصادر والمراجع المستفاد منها في هذا البحث.

سائلاً الله العلي القدير التوفيق في القول والعمل.

المبحث الأول: تجليات المخاطب عند التقعيد النحوي

أحوال المخاطب متعددة، يرجع بعضها إلى حاجته إلى فهم الرسالة اللغوية؛ لتتحقق الوظيفة التواصلية بينه وبين المتكلم، وبعضها يرجع إلى العقل، وبعضها إلى الحالات الشعورية والنفسية، وبعضها إلى السياق أو المقام، إلى غير ذلك من الاعتبارات. و(ابن هشام الأنصاري) من العلماء الذين التفتوا إلى تجليات المخاطب عند توجيهه للمسائل النحوية في شرحه لـ(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) [1]. ويمكن إبراز تجلياته للمخاطب عند التقعيد النحوي في هذا المصنف في الأمور التالية:

الأول: إشراك المخاطب في الفعل الكلامي:

نظرية الفعل الكلامي من الأسس التي يقوم عليها المنهج التداولي، بل هي عماد التداولية، حتى أطلق بعضهم اسم (الفِعْليات) على التداولية.

والمقصود بالفعل الكلامي: الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، مثل: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة ... فهذه وغيرها أفعال كلامية. وبعبارة أخرى: الفعل الكلامي هو كل ما يتلفظ به المتكلم من قول. واللفظ الذي خرج من فِي المتكلم يمثل إنجازًا كلاميًّا متحققًا على أرض الواقع، الغرض منه التواصل مع المخاطب أولاً، والتأثير فيه، وحمله على الاقتناع بالرسالة ثانيًا؛ فاللغة أداة للتواصل ووسيلة للتخاطب عند المدارس الوظيفية، وفي

(١) (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) متن مختصر يقع في نحو ٣٤ صفحة، كتبه ابن هشام بأسلوب مركز دقيق كما هو الشأن في المتون، وقد شعر صاحبنا بحاجة مختصره إلى ما يكشف غوامضه، ويكمل فوائده، فألف لذلك (شرح شذور الذهب) ... وهذا الكتاب بتحقيق محمد محيي الدين، يقع في ٤٨٠ صفحة تقريبًا. علي فودة نيل، "ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي"، (ط١، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ)، ٧٤.

الوقت نفسه هي رموز للتعبير عن الفكر، كما تتصورها المدرسة التوليدية التحويلية، وليس هذا فحسب، بل هي أداة لتغيير العالم، وصنع أحداثه، والتأثير فيه، وتغيير السلوك الإنساني عبر مواقف كلية.

وإذا ما نظرنا في تراثنا النحوي، سنجد اهتمامًا كبيرًا بالفعل الكلامي، سواء على مستوى إنتاجه من جهة المتكلم، أو من جهة الوظيفة التواصلية المتوخاة منه، أو من الجهة التأثيرية التوجيهية، ويخص المخاطب من هذه الثلاث الجهتين الأخيرتين. لكن اللافت للنظر عند دراستي لأثر المخاطب في التوجيه النحوي أن المخاطب مشارك للمتكلم في الفعل الكلامي بطريق غير مباشر، فابن هشام – وهو يؤسس للنظرية النحوية العربية – يدير حوارًا مع المخاطب بغرض إشراكه في الفعل الكلامي، وهذا أمر لافت للنظر؛ حيث تردد كثيرًا في كتاب (شرح شذور الذهب)، فها هو في بدايات الكتاب، وهو يتكلم عن أجزاء الكلام، يعرف اللفظ المفرد (الكلمة) بقوله: «والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا من قولنا: رجل وفرس، أَلا ترى أجزاء كل منهما – وهي حروفه الثلاثة – إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلّت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد. فإنه مركب؛ لأن كلًّا من جزأيه – وهما: غلام وزيد – دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة: غلام زيد»[(١)].

هنا ابن هشام – وهو يفرق بين اللفظ المفرد، واللفظ المركب – يُشرِك المخاطب في بيان طبيعة البنيات الأولية المكونة: الكلمات والمركبات، فالكلمة لا يدل جزؤها على جزء معناها، بينما المركب يدل جزؤه على جزء معناه، ونستطيع القول: إن ابن هشام يسعى إلى حمل المخاطب على الإقرار بطبيعة البُنى المكونة للغة، وأن

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م)، ص ٣٢ – ٣٣.

الأصوات اللغوية (الحروف) منفردة لا تحمل معنى إلا إذا تضامت مكونة كلمات، في هذه الحالة يبدأ معنى للملفوظ في الظهور، وهذا المعنى هو المعنى الأولي، وهو لا يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها بتعبير النحويين، وحتى المركبات من نحو المركب الإضافي، أو المزجي التي يتسع معها المعنى لا تعطي المخاطب معنى يحسن السكوت عليه، وهذا بخلاف المركب الجملة أو المركب النص.

هنا جعل ابن هشام المخاطب مشاركًا في فهم طبيعة البنيات المشكلة للغة، ونراه أحيانًا يجعله مشاركًا في إنتاج اللغة ذاتها، فيجعل الكلام يجري على لسانه، فمثلاً عندما يقول: «وأما "قد فعل" فجواب: هل فعل؟ لأن السائل ينتظر الجواب، أي: يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد: أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو عُلِمَ أنه يتوقع أن يخبر به، قيل: قد فعل»[(١)].

عندما يقول ابن هشام ذلك فإنما يجعل الفعل الكلامي شراكة بين المتكلم والمخاطب، وأن المتكلم في بعض الأساليب يمكنه توقع ما سيتكلم به المخاطب.

وأحيانًا يوكل ابن هشام للمخاطب إنتاج الكلام، فعند حديثه عن حذف العامل في الجملة الفعلية، أجاز للمخاطب في نحو قوله: "(زيد) جوابًا لمن قال لك: (مَنْ قام؟ أو (مَنْ ضُرِبَ؟) فـ(زيد) في جواب الأول فاعل فعل محذوف، وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعلٍ محذوف، وإن شئتَ صرحتَ بالفعلين، فقلتَ: "قام زيد" و"ضُرِبَ عمرو"[(٢)].

فابن هشام في هذا النص يشرك المخاطب في الفعل الكلامي، ويطلق له الحرية في الحذف أو الذكر في هذا الخطاب.

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٦٤.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص١٩٨.

ولا نكاد نجد أحدًا من النحاة أشرك المخاطب في الفعل الكلامي كابن هشام، بدليل أنه ساق جُلَّ الأمثلة التي وردت في الكتاب على لسان هذا المخاطب، فكثرت العبارات الدالة على الخطاب قبل إيراد المثال، نحو: وإن شئتَ صرحتَ بالفعلين – كقولك – فإن قلتَ – في نحو قولك – وعلى هذا فقس، وغير ذلك من العبارات.

الثاني: إفادة المخاطب بالمراد. (الوظيفة التواصلية للغة):

لكي تتحقق الوظيفة التواصلية للكلام فلابد أن تتحقق الإفادة منه، أي: إفادة المخاطب بالمقصود بالكلام، فإن لم يُفد الكلامُ المخاطبَ المقصود لم يقع التواصل، ويُحكم على هذا الكلام بالفساد، ومعنى هذا أنه لابد من دراسة الكلام، دراسة وصفية لغوية بحتة، ليس في بنيته الداخلية فقط، بل من خلال سياقاته الخارجية، وفي ضوء السياق المقامي، ودراسة هذا السياق والمخاطب، وتحليلهما في ذهن المتكلم؛ لرصد تجلياتهما في الفعل الكلامي. وهذا ما أدركه ابن هشام، ومِن قبلِه كثير من النحاة العرب، ومِن بعدِهم أصحاب التداولية، وأصحاب نظرية التلقي، الذين يرون أن القصد من الكلام هو تحقيق الفائدة؛ «حيث إن علة الحدث الإبلاغي وغايته لا تتمثلان إلا في إيصال شحنة دلالية؛ لتتحقق عملية الإخبار بين طرفي الحوار، وهو قصد للمتقبل، بما أن المتكلم لا يبث خبره إلا وهو مرسل إياه لمن يتجه به إليه، سواء انحصر عددًا، أم اتسع، أم استعصى عن الحصر، ولا يمنع شيء من ذلك أنه مقصود بالخبر»[(١)].

وفي النص الآتي يصرح ابن هشام بأن ما يطلق عليه كلامًا هو المفيد، فيقول: «للكلام معنيان: اصطلاحي ولغوي؛ فأما معناه في الاصطلاح فهو: القول المفيد ...

(١) المسدي،"التفكير اللساني في الحضارة العربية"، (ط٢، تونس: الدار العربية للكتاب،١٩٨١م)، ص١٤٧.

وأما المفيد فهو: الدال على معنى يَحْسُنُ السكوت عليه، نحو: زيد قائم، وقام أخوك، بخلاف: زيد، ونحو: غلام زيد، ونحو: الذي قام أبوه، فلا يُسمى شيء من هذا مفيدًا؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمى كلامًا.

وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور: أحدها: الحدث الذي هو التكليم، تقول: أعجبني كلامُك زيدًا، أي: تكليمك إياه، وإذا استُعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفعال ... والثاني: ما في النفس مما يُعَبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى: قام زيد، أو: قعد عمرو، ونحو ذلك، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلامًا ... والثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظًا أو خطًّا، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال»(١).

وابن هشام في هذا النص يشير إلى الفعل الكلامي برمته؛ إذ إنه في تمثيله جاء بجملة اسمية، وجملة فعلية، وهاتان الجملتان هما أساس تشكيل الكلام، فالخطاب تنويع بين هاتين الجملتين، والشرط في صحة هذا الخطاب: الإفادة، والإفادة – وإن لم يصرح ابن هشام – متوجهة للمخاطب، فأي كلامٍ الغرض منه الإفادة والإفهام إنما وُضع لتوصيل مقصود المتكلم إلى المخاطب، فلولاه لما أقدم المتكلم على فعل الكلام، ومن ثَم بالكلام تتحقق الوظيفة التواصلية من الفعل الكلامي، وهذا من صميم عمل النظرية التداولية الحديثة.

وفي موطن آخر يقول ابن هشام: «وحكم هذا الباب أن يُرفع بالألف نيابة عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نيابة عن الكسرة والفتحة، نحو: جاء الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وكذلك تقول في: الهندان، وإنما مثلت بـ: الزيدان والهندان؛ ليُعلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٥٠–٥٣.

سواء، بخلاف جمعهما السالم»[١].

هنا مثَّل ابن هشام لتثنية المؤنث؛ ليَعلم المخاطب أن تثنية المذكر والمؤنث سواء، في الرفع يزاد على المفرد ألف ونون، وفي النصب والجر يزاد ياء ونون، مع كسر النون، بخلاف الجمع السالم، فالمذكر يجمع بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، مع فتح النون، أما المؤنث فيجمع بالألف والتاء.. فهنا يريد إفادة المخاطب أمرين: الأول: أن المذكر والمؤنث عند التثنية سواء، والثاني: أنه عند الجمع السالم يختلف المذكر عن المؤنث.

وعند تناوله لجمع المذكر السالم قال: «تقول: جاء الزيدون والمسلمون، و: مررت بالزيدِين والمسلمين، و: رأيت الزيدِين والمسلمين، وإنما مثلت بالمثالين ليُعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم»[٢].

وإنما مثَّل ابن هشام بجمع (زيد) و(مسلم) جمعًا مذكرًا سالمًا؛ ليفيد المخاطب أن الذي يجوز جمعه جمعًا مذكرًا سالمًا، هو: العَلَم المذكر العاقل، وصفة المذكر العاقل، فاعتبار المخاطب هنا واضح بارز.

وعند كلامه على الأفعال الخمسة، وأنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، عرض لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾[٣] على أن الفعل (يعفون) فعل مضارع مسبوق بـ(أن) الناصبة، و(يعفون) برسمه هكذا يوهم أنه فعل من الأفعال الخمسة، فكان حقه أن تحذف منه النون، ويوضح ابن هشام سبب ثبوت النون فيه؛ أنها ليست «واو الجماعة، وإنما هي لام الكلمة التي في قولك: زيد يعفو، وليست

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٧١-٧٣.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٨٣.
(٣) سورة البقرة آية: ٢٣٧.

النون هنا نون الرفع، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطَلَّقات، مثلها في: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[1]، والفعل مبني؛ لاتصاله بنون النسوة، ووزن (يعفون) على هذا (يَفْعُلْن)... وأما إذا قلت: الرجال يعفون. فالواو واو الجماعة، والنون علامة الرفع، والأصل: (يعفُوون) بواوين، أولاهما لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واوٍ قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة – وهي الواو الأولى – فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى[2]، ... فلما حذفت الواو صار وزن (يعفون): يَفْعُون، بحذف اللام؛ ولهذا إذا أدخلتَ عليه الناصب أو الجازم قلت: الرجال لم يعفوا و لن يعفوا . فاعرف الفرق»[3].

لاحِظ قوله: "إذا أدخلتَ عليه" و"فاعرف الفرق" ففيهما دلالة صريحة على إشراك المخاطب في الحوار حول المسألة المطروحة، والهدف هنا إفادة المخاطب الفرق بين الفعل المضارع المعتل بالواو، حين يسند إلى نون النسوة، والفعل المسند إلى واو الجماعة، فالواو في الفعل المسند إلى نون النسوة هي واو الفعل، لكن الواو في الفعل المسند إلى واو الجماعة هي واو الجماعة، وواو الفعل حذفت بعد الإسناد إلى واو الجماعة؛ لذلك يختلف وزن الفعل بين الحالتين، وكذلك الفعل المسند إلى نون النسوة مبني وليس معربًا؛ ولذلك تثبتت النون إذا دخل عليه ناصب أو جازم، بخلاف الفعل الذي يسند إلى واو الجماعة فهو معرب؛ ولذلك إذا دخل عليه ناصب أو جازم تحذف النون؛ لأنها علامة الإعراب، وهي حرف، وليست كنون النسوة اسمٌ.

وهذا ما أراد ابن هشام إيصاله للمخاطب، وكأنه ينبهه إلى جانبين:

(١) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٢) وهي واو الفعل (يعفو).

(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٩١ – ٩٢.

الأول: الوظيفي، وهو الفرق بين الفعلين؛ المتصل بنون النسوة، والمتصل بواو الجماعة، صرفيًّا ونحويًّا.

والثاني: الدلالي؛ إذ يترتب على اختلاف الوظيفة الصرفية والنحوية اختلاف الدلالة؛ ولذلك توجه إلى المخاطب في نهاية دراسة المسألة بقوله: "فاعرف الفرق"، فهي عبارة تنطوي على كثير من حَفْزِ المخاطب على إعمال فكره في المسألة.

والمتأمل في النصوص السابقة يجد أن غاية ابن هشام توصيل الرسالة اللغوية إلى المخاطب، وإعلامه بالمقصود، والمخاطب يحتاج إلى الإعلام، ففائدة إعلامه وحصول الفائدة هو من قبيل مراعاة أحواله، ومن ثم فعلى المتكلم أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة، فإن الكلام إن لم ينحصر بالحاجة، ولم يُقدَّر بالكفاية، لم يكن لحده غاية، ولا لقدره نهاية[١]. وهذا ما نلمسه في كلام ابن هشام؛ فهو يشير إلى أن الكلام يجب أن يكون حاملًا لفائدة معينة للمخاطب.

وبهذا يتوافق ابن هشام مع نظرية التلقي الحديثة؛ حيث ينص أصحابها على أن «الإفادة، أو الإفهام أهم مقاصد الخطاب الطبيعي، بل جوهر وجوده»[٢].

الثالث: مراعاة القسمة العقلية والمنطقية:

من مراعاة القسمة العقلية عند ابن هشام ما عَقَّبَ به بعد تقسيمه الكلمة المفردة إلى اسم وفعل وحرف، بأن هذا التقسيم سائر في كل اللغات، وليس خاصًا باللغة العربية، فنقل قول ابن الخباز: «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين. (د. ط، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م) ص ٢٧٧.

(٢) بو علي، "الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي"، (ط١، الأردن: دار عالم الكتب الحديث ٢٠١١م)، ص١٦.

تختلف باختلاف اللغات»[1].

فالمعول عليه في إصدار هذا الحكم: أن قسمة الكلمة في كل اللغات قسمة ثلاثية: اسم وفعل وحرف، وأن هذه القسمة ليست خاصة بلغة العرب. المعول عليه في هذا الحكم: الدليل العقلي لدى المخاطب، أيًّا كان هذا المخاطب، وأيًّا كانت جنسيته، فالجميع يدرك هذه الحقيقة؛ لأنها حقيقة منطقية عقلية.

الرابع: مراعاة الواقع الخارجي:

قسم ابن هشام أنواع الكلام – بمراعاة الواقع الخارجي – «إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء. وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا؛ فإن احتملهما فهو الخبر، نحو: قام زيد، وما قام زيد. وإن لم يحتملهما؛ فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو: اضرب، و: لا تضرب، و: هل جاءك زيد؟ وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: أنت حر، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلت هذا النكاح»[2].

ومن البديهي أن مراعاة الواقع الخارجي في الحكم على الكلام بالصدق، أو الكذب، أو الطلب، أو الإنشاء مرده إلى المخاطب، فالذي يحكم على مصادقة الكلام للواقع، أو مخالفته، أو عدم تحقق معناه حتى زمن التكلم، أو اقتران معنى الكلام بزمن التكلم، الذي يحكم على كل هذا هو المخاطب بالكلام، فالواقع الخارجي مرتبط بالمخاطب، حتى وإن لم يصرح ابن هشام بذلك.

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٣٥.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٥٦.

الخامس: تنبيه المخاطب:

عندما ذكر ابن هشام تكرار (لا) النافية للجنس قال: «والثاني كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[١] في قراءة من رفعهما، ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني»[٢].

فهنا ينبه ابنُ هشام المخاطبَ إلى الإعراب الجائز وغير الجائز لاسم (لا) النافية المكررة (الثانية)، وهو أنه إذا رفع اسم الأولى، وجب عليه رفع اسم الثانية، ولا يجوز بحال نصبه، على اعتبار أنه اسم (لا) النافية للجنس، وهذا من الرعاية للمشاكلة الإعرابية.

وعند كلامه عن أسماء الأفعال قال: «ومثال ما بُني على السكون من أسماء الأفعال: صهْ بمعنى: اسكت، ومهْ بمعنى: انكفف، ولا تقلْ: بمعنى: اكفف. كما يقول كثير منهم؛ لأن اكفف يتعدى، ومهْ لا يتعدى»[٣].

فابن هشام – في هذا النص – ينبه المخاطب إلى أمر مهم، وهو أنه عندما يختار معنى اسم الفعل فلابد من اختيار البنية التي تتوافق مع اسم الفعل في وظيفته، فإذا كان اسم الفعل لازمًا فلابد أن تكون البنية التي تحمل معناه فعلاً لازمًا، وإن كان اسم الفعل متعديًا يتم اختيار البنية التي تحمل معناه متعدية، وهكذا.

وهناك أساليب نبه النحاة – ومنهم ابن هشام – على أن الغرض منها تنبيه المخاطب، من ذلك أسلوب الإغراء، الذي عرفه ابن هشام بقوله: «الإغراء: تنبيه

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٤.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٢٣.
(٣) المرجع السابق: ص ١٥١.

المخاطب على أمرٍ محمود ليلزمه»[١].

السادس: إرشاد المخاطب إلى الحكم الصحيح:

أحيانًا نجد ابن هشام يرشد المخاطَبين باللغة إلى ما وقعوا فيه من الخطأ، ويكون ذلك بلغة حادة، من ذلك قوله في معرض حديثه عن أحكام الحال، وأنها قد تأتي وصفًا ثابتًا: «وقول العرب: "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها"، فالزَّرافَة – بفتح الزاي – مفعول لـ(خلق)، و(يديها) بدل منها (بدل بعض من كل)، و(أطول) حال من الزَّرافة، و(من رجليها) متعلق بأطول. وقد عاب بعض الجُهال ما جَزَمْتُ به، من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم، فبَيَّنتُ له أنَّ هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه: فيما تغلط فيه العامة، فقال في باب ما جاء مفتوحًا والعامة تضمه ما نصه: وهي الزَّرَافة – بفتح الزاي – هذه الدابةُ، التي جُمِعَتْ فيها خُلُقٌ شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: زَرافة، بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمها. انتهى كلامه، واللغات الشاذة لا تُحصى، وإنما يُعْمَل على ما عليه الفصحاء، الموثوق بلغتهم»[٢]. فهو يُرشد المخاطب بلسانٍ حادٍّ إلى اللغة الصحيحة، التي يجب أن يلزمها.

ومن إرشاد المخاطب للصواب اللغوي أيضًا ما جاء من قول ابن هشام: «المضارع لا يُنصب في جواب الطلبيّ منه[٣]، لا تقولُ: صهٍ فأحدثَك. بالنصب،

(١) المرجع السابق: ص ٢٤٩.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٧٤.

(٣) منه، أي: من اسم الفعل.

خلافًا للكسائي أيضًا، نعم يُجزَم في جوابه»[١]. فهو يوجه المخاطبَ إلى أن اسم الفعل الذي بمعنى الأمر لا يُنصب جوابه، بل يجزم.

ومن إرشاده كذلك ما جاء عند كلامه عن عمل اسم التفضيل، حيث قال: «ولا يعمل في مصدرٍ، لا تقولُ: زيدٌ أحسن الناس حُسنًا، ولا في المفعول به، لا تقولُ: زيد أشرب الناس عسلاً، وإنما تعديه باللام، فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا فاعلٌ ملفوظ به، لا تقولُ: مررت برجل أحسنَ منه أبوه»[٢].

فالمصنف والمخاطب يعملان معًا في تقرير الحكم النحوي للتراكيب المختلفة في هذه المسألة، ويقف المصنفُ موقفَ المرشد والموجه، والمخاطبُ موقفَ المسترشد المتعلم، والمخاطبُ – هنا – ليس حقيقيًّا، وإنما من قبيل التجريد، جَرَّدَه المصنف؛ ليؤكد من خلاله الحكم النحوي؛ لأن هذا أقوى في تقرير الحكم وترسيخه.

السابع: تخيير المخاطب:

تمييز (كم) الاستفهامية واجبُ النصب والإفراد، كقول القائل: كم عبدًا ملكتَ؟ لكن ابن هشام خير المخاطب بين نصبه وجره، فأجاز له الجر بشرطين؛ «أحدهما: أن يدخل عليها[٣] حرفُ جر، والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: بكم درهمٍ اشتريتَ؟ وعلى كم شيخٍ اشتغلتَ؟ والجر حينئذٍ – على جمهور النحويين – بـ(من) مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤١٨.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٤٢٤.
(٣) أي: على (كم) الاستفهامية.

الزجاج أنه بالإضافة»[١].

ومن تخيير المخاطب عنده أيضًا، ما جاء في قوله: «ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: زيدٌ أفضل القومِ، والزيدان أفضل القومِ، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء. وإن شئت قلتَ: الزيدان أفضلا القومِ، والزيدون أفضلو القوم، وهند فُضْلى النساء، والهندان فُضْليا النساء، والهندات فضليات النساء. وترك المطابقة أولى»[٢].

وتخيير المخاطب على هذا النحو يدل على حضوره في ذهن ابن هشام، وأن له اعتبارًا عند التقعيد النحوي.

الثامن: تحقيق أمن اللبس:

رَفَض النحاةُ كل ما يلتبس من الكلام على الفهم؛ ولذلك عندهم «إزالة الالتباس واجب»[٣]. وعَدَّ المبرد اللبس إشكالاً، وحاول أن يضع له حلًّا، وذلك بإرجاع الكلام إلى أصل وضعه، فقال: «وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يَقُرَّ الشيء في موضعه؛ ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يُشكل»[٤].

والمقياس في الحكم على الأساليب الملبسة المخاطبُ، ومن ذلك ما أورده ابن

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٤٢٦.

(٣) أبو البركات الأنباري، "أسرار العربية". تحقيق: فخر صالح قداره، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ)، ص٤٦.

(٤) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ط، بيروت: عالم الكتب)، ٣: ١١٨.

هشام في قوله: «ومثال المقرر لأمرٍ المتبوع في النسبة: جاء زيدٌ نفسُه؛ فإنه لولا قولك: نفسه، لجوَّز السامعُ كون الجائي خبرَه أو كتابَه، بدليل قوله تعالى:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[١] أي: أمره، ومثال المقرر لأمره في الشمول، قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٢]؛ إذ لولا التأكيد لجوَّز السامع كون الساجد أكثرهم»[٣]، و«فائدة ذكر (كل) رَفْعُ وهمٍ من يتوهم أن الساجدَ البعضُ، وفائدة ذكر (أجمعون) رَفْعُ وهمٍ من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيحٌ، والثاني باطلٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٤]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد، فدل على أن (أجمعين) لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى (كل) سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذُكر في الآية تأكيدًا على تأكيد»[٥].

فابن هشام في الموضعين يبين أهمية التوكيد المعنوي في كلٍّ من المثال والآية الكريمة، فقد جيء به؛ لئلا يلتبس على المخاطب المراد، ففي المثال لو لم يوجد التوكيد (نفسه) لتوهم المخاطب أن زيدًا قد لا يكون قد جاء بنفسه، بل جاء خبرٌ عنه، أو شيء خاص به يدل عليه وحده، ومن ثم فلتحديد المراد بشكل قاطع، وأن الذي جاء

(١) سورة الفجر آية: ٢٢.
(٢) سورة الحجر آية: ٣٠.
(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤٣٦.
(٤) سورة ص آية: ٨٢.
(٥) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤٣٨.

هو زيد بشحمه ولحمه، جيء في الكلام بالتوكيد المعنوي (نفسه). وكذلك لو خلت الآية من التوكيد المعنوي (كلهم أجمعون) لوقع المخاطب في الوهم، بأنه قد يكون الذي سجد الملائكة أكثرهم لا جميعهم، لكن مجيء التوكيد حدد المراد تحديدًا تامًّا. وفي هذا دعوة من المصنف أن يحدد المتكلم كلامه تحديدًا دقيقًا؛ حتى يتعين المقصود منه للمخاطب بدقة.

وفي هذا النص يلعب المخاطَبُ دورَ المشارِك في فعل الكلام بشكل مباشر؛ إذ ساق المصنف المثال على لسانه، ويشكل عاملاً مهمًّا يحمل المتكلم على إخراج كلامه بحيث يؤدي المعنى المراد بدقة، وبحيث ينتفي اللبس والإيهام عن المخاطب بالكلام، وهذا يتلاقى مع وظيفة اللغة الإنسانية، وهي إحداث التواصل بين المتكلم والمخاطب، والتعبير عن الأغراض والمقاصد، ولن يتحقق ذلك إلا بعبارة محكمة، تفي بالمعنى، وتحقق البيان دون أن يعتريها أي غموض أو إبهام. وبهذا يكون (أمن اللبس) معيارا جوهريًّا، وهو كما يقول تمام حسان: «الغايةُ القصوى للاستعمال اللغوي»[1] .

(١) تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (د. ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ) ص ٣٤.

المبحث الثاني: إشراك المخاطب في التوجيه النحوي

أولاً: إشراك المخاطب في توجيه العوارض التركيبية:

يُقْصَد بالعوارض التركيبية: كل ما يعتري التركيب من تغييرات طارئة، كالحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير إلى غير ذلك من العوارض. وهنا رصدٌ لما وقفت عليه من إشراك ابن هشام للمخاطب في توجيه هذه العوارض، وذلك فيما يلي:

١– في المخالفة في الإسناد:

معلوم أن الذي يُسند إليه هو الاسم، وأما الفعلُ فلا يأتي إلا مسندًا، وقد ذكر ابن هشام أن من علامات الاسم الإسناد إليه، فلا يُسند إلا لاسمٍ، لكنْ هناك تراكيب يوهم ظاهرها أن المسند إليه فعل، وهنا نجد ابن هشام يتوجه إلى المخاطب بقوله: «فإن قلتَ: فما تصنع في إسنادهم (خير) إلى (تسمع) في قولهم: "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه". مع أن (تسمع) فعل بالاتفاق؟ قلتُ: (تسمع) على إضمار (أنْ)، والمعنى: أن تسمع، والذي حَسَّنَ حذف (أن) الأولى ثبوت (أن) الثانية، والفعل في تأويل مصدرٍ، أي: سماعك؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم»[(١)].

٢– في الحذف:

من المعلوم أن الفاعل ونائبه عمدتان، لا يحذفان من الكلام؛ لأنهما إن حُذفا، لم يكن الكلام مفيدًا الفائدة التي يحسن السكوت عليها، لكنْ قد يأتي الخطاب ظاهرُه حذف أحدهما، كما أشار ابن هشام إلى ذلك في قوله: «فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤١.

ضميران مستتران، فمن ذلك قول النبي ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، ففاعل (يشرب) ليس ضميرًا عائدًا إلى ما تقدم ذكره - وهو الزاني -؛ لأن ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل: "ولا يشرب الشارب"، فحذف (الشارب)؛ لأن الفاعل عمدة، فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل، عائدٌ على (الشارب)، الذي استلزمه (يشرب)، فإن (يشرب) يستلزم (الشارب)، وحسَّن ذلك تقدُّم نظيره، وهو "لا يزني الزاني"، وعلى ذلك فقس، وتلطف لكل موضع بما يناسبه»(١).

بطبيعة الحال عندما يَحذف المتكلمُ لا يقوم بذلك اعتباطًا، ولكنه يعتمد على فطنة المخاطب في إدراك المحذوف، وذلك بما يتركه في الكلام من أدلة ترشد المخاطب إلى المحذوف، أو قد يعتمد المتكلم على منطق الأشياء في تحصيل المحذوف، وقد اعتمد الخطاب النبوي هنا على هذه الأمور؛ ومن ثَم وقع الحذف، ثقة في أن السامع سيصل إلى المحذوف؛ ولذا تم حذف الفاعل. وقد أصاب ابن هشام في أن الذي حسَّن هذا الحذف هو: تقدم نظيره دون حذف.

ولم يكتف ابن هشام بأن المعول عليه في إدراك المحذوف هو المخاطب، بل خاطبه صراحة في نهاية نصه فقال: «وعلى هذا فقس، وتلطف لكل موضع بما يناسبه»، وهذا يدل على حرص ابن هشام أن يشاركه المخاطب في حواره النحوي واللغوي، لوعيه بدور المخاطب في توجيه الخطاب.

وعند كلام ابن هشام عن الحذف في باب المفعول به، أشار إلى عامل المفعول به، وأنه أربعة: الفعل المتعدي، ووصفه، ومصدره، واسم فعله، وكون هذا العامل «مذكورًا هو الأصل...، وقد يضمر جوازًا إذا دل عليه دليل مقالي، أو حالي؛ **فالأول**

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص١٩٦-١٩٨.

نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ﴾[١] أي: أنزل ربنا خيرًا، بدليل:﴿قَالُواْ خَيۡرٗا﴾[١]. **والثاني:** نحو قولك لمن تأهب لسفر: مكةَ. بإضمار: تريد. ولمن سدد سهمًا: القرطاسَ، بإضمار: تصيب»[٢].

إذن، الحذف عند ابن هشام والنحاة معتمد على علم المخاطب بالمحذوف، وبهذا يلتقي النحاة مع أصحاب النظرية التداولية في مفهومين:

الأول: ما يسمونه بـ"الافتراض المسبق Pre-supposition، ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها، ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية؛ لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهذي محتواة ضمن السياقات والبُنى التركيبية العامة"[٣]. ومنهم من يسميها: الإضمارات التداولية[٤].

الثاني: السياق المقالي اللغوي، والذي يأتي في مقابل السياق المقامي الاجتماعي الثقافي[٥]. ويتشكل السياق عمومًا في علم تحليل الخطاب من: المتكلم، والمستمع، والحضور، والزمان، والمكان، والموضوع، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين، كالإشارات، والإيماءات، وتعبيرات الوجه، والقناة الموصلة، والنظام، أي: الأسلوب

(١) سورة النحل آية: ٣٠.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٤٢.

(٣) صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، (ط١، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥م)، ص٣٠.

(٤) انظر: صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، هامش ص ٣٠. وطه عبد الرحمن، " اللسان والميزان أو التكوثر العقلي". (ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨م)، ص ١١٣.

(٥) انظر: باتريك شارودو، دومينيك ومنغو، "معجم تحليل الخطاب"، ترجمة: عبد القادر المهدي صمود حمادي، (د. ط، تونس: دار سينا ترا، ٢٠٠٨م)، ص١٣٣.

اللغوي المستعمل[1].

٣– في الزيادة:

وذلك في الزيادات التالية:

أ– دخول (أل) على الفعل:

عند كلام ابن هشام عن علامات الاسم، ذكر من هذه العلامات (أل)، ثم توجه بحديثٍ إلى المخاطَب عن دخولها على الفعل، فقال: «فإن قلتَ: فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق:

مـا أنـتَ بالحكـمِ التُّرضَـى حُكُومَتُـهُ ولا الأصـيلِ ولا ذي الـرَّأي والجـدلِ

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي: أنه لا يقاس عليه، و(أل) في ذلك: اسم موصول بمعنى الذي»[2].

ب– في دخول حرف النداء على الفعل والحرف:

ذكر ابن هشام أن من علامات الاسم النداء، أي: أنه لا ينادى إلا الاسم، وأن أدوات النداء مختصة به، ثم توجه إلى المخاطب بقوله: «فإن قلتَ: فما تصنع في قراءة الكسائي ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[3]، فإنه يقف على (ألا يا) ويبتدئ

(١) انظر: الشهري، "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، (ط١، بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤م)، ص٤٤. وفان دايك، "النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي"، ترجمة: عبد القادر قنيني، (د. ط، المغرب: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م)، ص٢٥٨–٢٦٢.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٣٨–٣٩.

(٣) سورة النمل آية: ٢٥.

بـ(اسجدوا)، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾[١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يوم القيامة" فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس باسم؟ قلتُ: اختُلف في ذلك ونحوه على مذهبين:

أحدهما: أن المنادى محذوف، أي: يا هؤلاء، اسجدوا. ويا قوم، ليتنا نرد. ويا قوم، رب كاسية في الدنيا.

والثاني: أن (يا) فيهن للتنبيه، لا للنداء»[٢].

ج– زيادة (ها) الداخلة على اسم الإشارة:

لما تكلم ابن هشام عن اسم الإشارة قال: «وليست (ها) من جملة اسم الإشارة، وإنما هي حرف، جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه؛ بدليل سقوطه منها جوازًا في قولك: (ذا) و(ذاك)، ووجوبًا في قولك: (ذلك)»[٣].

د– في دخول أداة نفي، أو نهي، أو دعاء قبل بعض أخوات كان:

تناول ابن هشام أخوات (كان) التي «يُشترط أن يتقدم عليها نفي أو شبهه – وهو: النهي والدعاء – وهي أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفك»[٤]، وأشرك المخاطب معه في تناول المسألة، فترك له إزجاء الأمثلة، فقال موجهًا كلامه له: «وتقول: لا تزل ذاكرًا الله. و: لا برح ربعك مأنوسًا و: لا زال جنابك محروسًا»[٥].

(١) سورة الأنعام آية: ٢٧.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤٠-٤١.
(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٧٣.
(٤) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢١٤.
(٥) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢١٤.

٤– في التقديم والتأخير:

عند كلام ابن هشام عن التقديم والتأخير في باب (إنَّ وأخواتها)، قرر أن أخبارهن لا تتقدم عليهن مطلقًا[١]، وأشرك المخاطب معه في تقرير هذا الحكم، فقال عن (إن وأخواتها) إنها: «محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعًا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[٢]، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾[٣]... فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه، لا تقول: في الدار إن زيدًا»[٤].. فالمخاطب مشارك حاضر في توجيه المسألة، فأوكل إليه وضع المثال الذي لا يجوز فيه تقديم خبر (إن) عليها، وهذا يؤكد مرة بعد مرة سيطرة المخاطب على ذهن ابن هشام، وهو يضع الضوابط والمعايير الموجهة للخطاب العربي الفصيح.

والذي تجدر الإشارة إليه أن الحوار الذي أداره ابن هشام بينه وبين المخاطب، حول هذه القضية، هي عملية تفاعلية تداولية من الطراز الأول، وهذا ليس في هذه المسألة فقط، بل يكاد يشمل كل مسائل التقديم والتأخير التي تناولها.

ثانيًا: إشراك المخاطب في توجيه الأحكام النحوية:

وذلك في مسائل:

١– تَبَيُّنُ الوظيفة النحوية لأدوات اللغة:

(١) انظر: ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٣٠.

(٢) سورة المزمل آية: ١٢.

(٣) سورة النازعات آية: ٢٦.

(٤) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٣٢.

في معرض حديث ابن هشام عن العلامة الثالثة للاسم، وهي: الإسناد، عَقَّبَ بقوله: «وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعرفُ اسميةُ ما في قوله تعالى: ﴿ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾[١]، ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ﴾[٢]، ألا ترى أنها قد أسند إليها الأَخْيَرِيَّةُ في الآية الأولى، والنفادُ في الآية الثانية، والبقاءُ في الآية الثالثة، فلهذا حُكِمَ بأنها فيهن اسم موصول بمعنى (الذي). وكذلك (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖ﴾[٣]هي موصولة بمعنى (الذي)، و(صنعوا) صلة، والعائد محذوف، أي: إن الذي صنعوه، و(كيد) خبر، ويجوز أن تُقَدِّرَها موصولاً حرفيًا، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذٍ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفًا كافًّا، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[٤]؛ لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول (صنعوا)»[٥].

فقد أشرك ابن هشام المخاطب في بيان الوظيفة النحوية لـ(ما) في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖ﴾[٦] ، وأنها ليست كافة، وإنما هي اسم موصول بمعنى (الذي)، وهي اسم (إن) وجملة (صنعوا) صلتها، و(كيد) خبر (إن) مرفوع، لكنْ لو قُدرت (ما) كافة لأعربنا (كيد) مفعولاً به منصوبًا، وهذا لا يستقيم هنا. ويبدو التفاعل قويًّا

(١) سورة الجمعة آية: ١١.
(٢) سورة النحل آية: ٩٦.
(٣) سورة طه آية: ٦٩.
(٤) سورة النساء آية: ١٧١.
(٥) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤٢.
(٦) سورة طه آية: ٦٩.

بين ابن هشام والمخاطب في الكشف عن ماهية (ما) في الآية.

ويشارك المخاطب أيضًا في الكشف عن وظيفة حرف الجر (كي)، فيقول ابن هشام: «ما يجر فردًا خاصًّا من الظواهر، ونوعًا خاصًّا منها، وهي: كي، فإنها لا تجر إلا أمرين: أحدهما: ما الاستفهامية، وهي الفرد الخاص، يقال لك: جئتك أمسِ. فتقول في السؤال عن علة المجيء: لمه؟ أو كيمه؟ ... الثاني: (أنْ) المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، وتقول: جئتك كي تكرمني. فإن قدرت كي تعليلية، فالنصب بأن المضمرة، و(أن) مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلتَ: جئتك للإكرام»[1].

فالتفاعل بين المصنف والمخاطب كشف عن وظيفة (كي)، وأنها يجر بها (ما) الاستفهامية، وإذا دخلت على الفعل المضارع كانت تعليلية، ونُصِب بعدها الفعلُ المضارع بـ(أن) مضمرة.

٢– التفريق بين بعض التراكيب:

وذلك في مواضع:

أ– التفريق بين ما ركب من الظروف وما ركب تركيب خمسة عشر:

أشرك ابن هشام المخاطب بين ما رُكّب تركيب مزجٍ من الظروف، نحو: صباح مساء، وبين ما رُكّب تركيب خمسة عشر، نحو: بيتَ بيتَ.. فتوجه إلى المخاطب، موردًا على لسانه سؤالاً: «فإن قلتَ: ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشدته في النوع الذي قبله[2]، فإنك زعمت ثَمَّ أن "بين بين" فيه حال؟»[1].

---

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٣٣٦ – ٣٣٧.

(٢) المقصود به البيت: (نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا) حيث علق عليه بقوله: «والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر، =

والغرض من السؤال هو أن يشرك المخاطب معه في التوجيه النحوي، والتفريق بين الأسلوبين، وبعدما حَفَّز المخاطب ليشاركه في التفريق بين الأسلوبين أجاب بقوله: «معنى قولي هناك أنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسه حال، بخلاف هذا النوع؛ فإن المركب نفسه حالٌ؛ لأنه ليس بظرف، بخلاف "بين بين" فإنه ظرف»(٢). يعني أنه مع تركيب الظروف يتعين التأويل؛ حتى نجعل الظرفين في موضوع الحال، وقد أشار ابن هشام إلى هذا، ففي نحو: "نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا" قال: «المراد: وبعض القوم يسقط وسطًا»(٣). لكن النوع الثاني في نحو: فلان جاري بيت بيت، «وأصله: بيتًا لبيت، أي: ملاصقًا»(٤)، فهو حال صريح.. هذا هو الفرق.

ب– التفريق بين نوعي (أل العهدية):

جعل ابن هشام للمخاطب دورًا في تمييز نوعي (أل العهدية)؛ «لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذِكري؛ فالأول كقولك: "جاء القاضي" إذا كان بينك وبين مخاطَبكَ عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ

=

وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفًا واحدًا في موضع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعض القوم يسقط وسطًا». ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٠٧–١٠٨.

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٠٩.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٠٩.

(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص١٠٨.

(٤) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٠٨.

ٱلْمِصْبَاحُ ﴾[1] الآية، فإن (أل) في (المصباح) وفي (الزجاجة) للعهد في (مصباح) و(زجاجة) المتقدم ذكرهما»[2].

فالمعول عليه في التفريق بين (أل العهدية) الذهنية والذِّكرية المخاطَبُ والسياقُ، وبهذا يَبرز أثر المخاطب في التوجيه النحوي عند ابن هشام.

ج– التفريق بين المفعول به والمفعول المطلق:

أشرك ابن هشام المخاطب في التفريق بين المفعول به والمفعول المطلق، فيقول: «الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق، وسمي مطلقًا؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قَيدٍ، تقول: ضربت ضربًا، فـ(الضرب) مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضربت زيدًا؛ فإن (زيدًا) ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً، وهو الضرب؛ فلذلك سمي مفعولاً به»[3].

هنا يُدير ابن هشام حوارًا بينه وبين المخاطب؛ بُغْيَة أن يصل به إلى حد التفريق بين المفعول المطلق والمفعول به، فالمفعول المطلق هو نفس الشيء الذي فعله الشخص، فلو قال شخص: ضربت ضربًا، فـ(ضربًا) هو نفس الشيء الذي فعله، فالذي فعله كما يُبَين الفعل (ضرب) هو الضرب، وهو نفس المفعول، لكن المفعول به هو الذي وقع عليه فعل الفعل، فلو قال قائل: فتحت الباب، الفعل هو (فتح)، وفِعْلُ الفتحِ وقع على الباب، والباب ليس نفس الفعل، بل الواقع عليه الفعل؛ ولذا فهو مفعول به.

(١) سورة النور آية: ٣٥.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ١٨١.

(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٥٢.

د– التفريق بين أنواع المفعول المطلق:

المفعول المطلق إما أن يفيد توكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو بيان عدده، وقد أشرك ابن هشام المخاطب في التفريق بين هذه الأنواع، فقال: «هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور: أحدها: التوكيد، كقولك: ضربتُ ضربًا.... الثاني: بيان النوع ... كقولك: جلستُ جلوس القاضي، وجلست جلوسًا حسنًا.... الثالث: بيان العدد، كقولك: ضربتُ ضربتين أو ضربات»(١).

إن ما يفعله ابن هشام من استحضار المخاطب، وسَوقِ الأمثلة على لسانه؛ الهدف منه تقرير الأحكام النحوية وترسيخها في ذهن المتلقي.

هـ– التفريق بين المفعول معه وغيره:

المفعول معه هو: «عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور: أحدها: أن يكون اسمًا، والثاني: أن يكون واقعًا بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. وذلك كقولك: سرتُ والنيلَ، واستوى الماء والخشبةَ»(٢).

ففي المثالين اللذين ساقهما ابن هشام على لسان المخاطب، تحققت فيهما شروط المفعول معه، فالواو للمصاحبة، والواقع بعدها اسم، والواو مسبوقة بفعل؛ لذا نُصب الاسم على أنه مفعول معه.

ويقول ابن هشام: «ليس من المفعول معه ... نحو قولك: بعتك الدار بأثاثها، والعبد بثيابه...، وقولك: جاء زيد مع عمرو؛ فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها، لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك: مزجت عسلاً وماءً... لأن الواو

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٥٣.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٦٢– ٢٦٣.

ليست بمعنى (مع) فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستُفِيدت المعيةُ من العامل، وهو: (مزجت)»[1]. فابن هشام يشرك المخاطب في التمييز بين ما هو مفعول معه، وبين ما لا يصلح أن يكون مفعولاً معه، مع وجود المصاحبة.

و– التفريق بين المفعول له وغيره:

المفعول له هو: «ما اجتمع فيه أربعة أمور: أحدها: أن يكون مصدرًا، والثاني: أن يكون مذكورًا للتعليل، والثالث: أن يكون المعلَّل به حدثًا مشاركًا في الزمان، والرابع: أن يكون مشاركًا له في الفاعل»[2]، فإن لم تتحقق هذه الشروط أو بعضها لم يكن هناك مفعول له، حتى وإن دل على التعليل، كفَقْد المصدرية، أو الاتحاد في الزمان، أو الاتحاد في الفاعل.

يقول ابن هشام متوجهًا إلى المخاطب: «فمثال ما فقد المصدرية قولك: جئتك للماء وللعشب، ... ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك: جئتك اليومَ للسفر غدًا، ... ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك: قمت لأمرك إياي»[3]. ففي المثال الأول الماء والعشب ليسا مصدرًا، بل اسما ذات، وفي المثال الثاني جاء حدث المجيء مخالفًا لزمن السفر، فزمن المجيء اليوم وزمن السفر غدًا، وفي المثال الثالث لم يشارك المصدر في الفاعل.

والمخاطب مشارك في تحقيق المسألة وتوجيهها، على طريقة ابن هشام، المبني على الحوار بينه وبين المخاطب، ليُرسِّخ القاعدة النحوية.

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٥٣.
(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٥٤–٢٥٥.

٣– بيان الحكم النحوي:

وذلك في الأحكام التالية:

أ– حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث:

أشرك ابن هشام المخاطب في بيان حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث؛ الواجب منه والراجح والمرجوح، فعن التأنيث الواجب يقول: «أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث؛ مفردًا، أو تثنية له، أو جمعًا بالألف والتاء؛ فالمفرد كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[١]، والمثنى كقولك: قامتِ الهندان، والجمع كقولك: قامت الهندات»[٢].

ويقول: «وأما التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضًا: إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلاً مجازي التأنيث، كقولك: طلعتِ الشمس، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾[٣] ... والثانية: أن يكون ظاهرًا حقيقي التأنيث منفصلاً بغير (إلا) كقولك: قام اليومَ هندٌ، وقامتِ اليومَ هندٌ»[٤].

ويقول: «وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفاعل مفصولاً بـ(إلا) كقولك: ما قام إلا هند؛ فالتذكير – هنا – أرجح باعتبار المعنى؛ لأن التقدير: ما قام أحدٌ إلا هند، فالفاعل في الحقيقة مذكر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ»[٥].

(١) سورة آل عمران آية: ٣٥.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٠٠.

(٣) سورة الأنفال آية: ٣٥.

(٤) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٠٢.

(٥) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٠٥– ٢٠٦.

فالمخاطب حاضر تصريحًا في توجيه كل حالة من حالات تأنيث الفعل مع الفاعل، وهذا يدل على وعي ابن هشام به في توجيه الخطاب اللغوي.

ب– حكم كسر همزة (إن) وفتحها بعد (إذا الفجائية):

أشرك ابن هشام المخاطب في بيان حكم همزة (إن) بعد (إذا الفجائية) فقال إنه يجوز فيها الوجهان، الفتح والكسر، ثم يترك للمخاطب الإتيان بالمثال، فيقول: «يجوز الوجهان ... بعد إذا الفجائية كقولك: خرجت فإذا إن زيدًا بالباب.... بفتح (إن) وبكسرها»(١).

فالمخاطب حاضر في ذهن ابن هشام، فهو الذي يضع المثال المُجاز فيه كسر همزة (إن) وفتحها.

ج– حكم اسم أداتي الاستثناء: (ليس) و(لا يكون):

من أدوات الاستثناء التي يجب نصب المستثنى بعدها: (ليس) و(لا يكون)، وابن هشام يُشرك المخاطب في تقرير هذا الحكم، فيقول عن المستثنى: «وإنما يجب نصبه في خمس مسائل: إحداها: أن تكون أداة الاستثناء (ليس)، كقولك: قاموا ليس زيدًا... الثانية: أن تكون أداة الاستثناء (لا يكون) كقولك: قاموا لا يكون زيدًا، فـ(لا يكون) بمنزلة (إلا) في المعنى، والمستثنى بها واجب النصب مطلقًا ، كما هو واجب مع (ليس)، والعلة في ذلك فيهما؛ أن المستثنى بهما خبرهما»(٢). ثم توجه بالسؤال إلى المخاطب، وأجاب عن سؤاله، فقال: «فإن قلتَ: فأين اسمهما؟ قلتُ: مستتر فيهما وجوبًا، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضهم

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٣٥.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٨٣.

زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا»[١].

وواضح هنا إشراكه المخاطب في تقرير الحكم، بأن يستنطقه بسؤالٍ محتَمل، ثم يجيب عن هذا السؤال، فالمخاطَب حاضر بقوة في ذهن ابن هشام في هذه المسألة. ولم يكتف ابن هشام في إشراك المخاطب في بيان حكم هاتين الأداتين من أدوات الاستثناء، بل أشركه في تناوله لبقية الأدوات التي يجب فيها نصب المستثنى[٢].

د– حكم ما بعد (ما خلا) و(ما عدا):

شارك ابن هشام المخاطب في تقرير حكم ما بعد (ما خلا) و(ما عدا)، وذلك في تعليل وجوب نصبه عند الجمهور، وجوازه عند الجرمي وغيره، فقال: «حكى الجرمي والربعي والأخفش بعد (ما خلا) و(ما عدا)، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة.

فإن قلتَ: لم وجب عند الجمهور النصب بعد (ما خلا) و(ما عدا)؟ وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟ قلتُ: أما وجوب النصب؛ فلأن (ما) الداخلة عليهما مصدرية، و(ما) لا تدخل على الجملة الفعلية، وأما جواز الخفض؛ فعلى تقدير (ما) زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة (ما) مع حرف الجر: ألا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٣]»[٤]. فالمصنف هنا يستنطق المخاطب بسؤال يتوقع أنه ورد في ذهنه، عن علة وجوب النصب عند الجمهور، وجوازه عند الجرمي وغيره، ثم يجيب عن ذلك

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٨٤.
(٢) انظر: ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٨٤، وما بعدها.
(٣) سورة المؤمنون آية: ٤٠.
(٤) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢٨٦.

بإجابة وافية، إذ يُرجِع ذلك إلى اختلاف تقدير نوع (ما) عند الفريقين، فهي عند الجمهور مصدرية، وهذه لا تدخل على الجمل الفعلية، وعند الجرمي وغيره زائدة. فاستحضار المخاطب هنا واضح كل الوضوح.

هـ– حكم الفعل المضارع بعد (إذن):

شارك المخاطب في تقرير أحكام الفعل المضارع بعد (إذن)، وذلك في قول ابن هشام: «وأما (إذن) فللنصب بها ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون مصدَّرة، فلا تعمل شيئًا في نحو قولك: أنا إذن أكرمك؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صدرًا... والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو حدَّثك شخصٌ بحديثٍ فقلتَ له: إذن تَصْدُقُ. رفعتَ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال، فتدافعا. والثالث: أن يكون الفعل متصلاً أو منفصلاً بالقَسَم أو بلا النافية، فالأول كقولك: إذن أكرمَك، والثاني نحو: إذن – والله – أكرمَك... والثالث: نحو: إذن لا أفعل. فلو فَصَل بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك: إذن يا زيد أكرمُك»[1]. فهنا يشترك المصنف والمخاطب في بيان حكم الفعل المضارع بعد (إذن)، متى يُرفع، ومتى ينصب؛ فيُرفعُ إذا لم تأت (إذن) في صدر الجملة، أو دل الفعل المضارع على الحال لا الاستقبال، أو فُصل بين (إذن) وبين الفعل بغير القسم أو النفي بلا، ويُنصب إذا جاءت (إذن) في الصدر، ودل الفعل على الاستقبال، أو فُصل بين (إذن) وبين الفعل بالقسم أو النفي بلا.

و– حكم الفعل المضارع بعد (أن):

شرط النصب بـ(أن) – كما قرر ابن هشام – «أمران: أحدهما: أن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسرة. الثاني: ألا تكون مخففة من الثقيلة ... ومثال ما انتفى

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٣١١–٣١٣.

عنه الشرط الأول قولك: كتبت إليه أن يفعلُ، إذا أردتَ بـ(أنْ) معنى (أيْ)، فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك: كتبت، فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصب، كما لا تنصبُ لو صرحتَ بأي، فإن قدرتَ معها الجار – وهو الباء – فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها»[(١)].

وهنا – أيضًا – لا يزال ابن هشام مستصحبًا معه المخاطب في تقرير حكم المضارع بعد (أنْ)، فيُرفع إذا كانت (أنْ) بمعنى (أيْ) المفسرة، أو كانت مخففة من الثقيلة، لكن (أي) إذا كانت مصدرية يُنصب بعدها الفعل المضارع.

ز– اعتماد الوصف على الموصول:

مما شارك فيه المصنفُ المخاطبَ في تقرير الحكم النحوي، المسألة التي يعتمد فيها الوصف على الموصول، حتى يحال عليه الظرف والجار والمجرور، فقد قال ابن هشام موجهًا كلامه للمخاطب: «فإن قلتَ: ففي أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والجار والمجرور؟ قلتُ: إذا وقع بعد أل؛ فإنها موصولة والوصف صلة، ولهذا حَسُنَ عطف الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[(٢)]»[(٣)].

فاستطاع المصنف عن طريق الحوار مع المخاطب كشف الوصف المعتمد على الاسم الموصول، وذلك إذا كان الاسم الموصول (أل)، و(أل) تجيء اسمًا موصولاً إذا دخلت على الفعل أو الصفة، فالوصف المعتمد على الموصول هو الوصف الذي دخلت عليه (أل).

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٣١٣.

(٢) سورة الحديد آية: ١٨.

(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٤١٩– ٤٢٠.

ح– استواء الرفع والنصب في باب الاشتغال:

تعاون المصنف والمخاطب في بيان ما يستوي فيه الرفع والنصب في باب الاشتغال، وذلك عندما قال: «ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ، نحو: زيدٌ قام وعمرًا أكرمتُه. وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجُز؛ فإن راعيتَ صدرها رفعتَ، وإن راعيت عجزها نصبتَ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء»(١).

فهو يجعل الخيار للمخاطب في مراعاة الصدر أو العجز، فعند مراعاة الصدر يكون الرفع؛ لأن الصدر جملة اسمية، وعند مراعاة العجز يكون النصب؛ لأن العجز جملة فعلية يستحق معها الرفع.

٤–دعوة المخاطب إلى استعمال القياس:

وذلك في مواضع القياس التالية:

أ– قياس الحال على المبتدأ:

دعا ابن هشام المخاطب إلى قياس مجيء صاحب الحال نكرة في بعض المواضع، على مجيء المبتدأ نكرة في بعض المواضع، فقال: «فهذه المواضع(٢) ونحوها مجيء الحال فيها نكرة قياسيٌّ، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسيّ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فقس عليه هنا»(٣).

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٤٣٥.

(٢) المقصود بها: المواضع التي يأتي فيها صاحب الحال نكرة، وهذه النكرة تكون عامة أو خاصة، أو مقدمة على الحال.

(٣) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص٢٧٧، ٢٧٨.

فبقول ابن هشام للمخاطب: «وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فقس عليه هنا» يُطلِق يدَه في وضع الضوابط اللغوية باستعمال القياس، وهذا يكشف الدور الكبير المنوط بالمخاطب في التوجيه النحوي للغة، فدوره ليس دورًا هامشيًّا في التعامل مع الخطاب اللغوي، ووضع الضوابط له، وابن هشام يريد من المخاطَب هنا أن يقيس صاحب الحال النكرة على مواضع الابتداء بالنكرة التي «تَتَبَّعها بعضُ المتأخرين، وأنهاها إلى نيفٍ وثلاثين، وزعم بعضهم أنها تَرْجِع إلى الخصوص والعموم»[(١)]. وحتى هنا في حديثه عن الابتداء بالنكرة، ساق شواهد وأمثلة على خصوص النكرة التي جاءت مبتدأ وعمومها، ثم ختم عرضه بدعوة المخاطب إلى القياس على هذه الشواهد والأمثلة أشباهَها فقال: «وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها»[(٢)].

ب– القياس على حذف الفاعل في بعض المواضع:

عند حديث ابن هشام عن حذف الفاعل في مواضع معينة، طلب من المخاطب القياس على هذه المواضع، وذلك في قوله: «فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "، ففاعل (يشرب) ليس ضميرًا عائدًا إلى ما تقدم ذكره – وهو الزاني –؛ لأن ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل: "ولا يشرب الشارب"، فحذف (الشارب)؛ لأن الفاعل عمدة، فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل، عائدٌ على الشارب الذي استلزمه (يشرب)، فإن (يشرب) يستلزم الشارب، وحسَّن ذلك تقدُّم نظيره، وهو "لا يزني الزاني"، وعلى ذلك فقس،

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢١٢.

(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص ٢١٣.

وتلطف لكل موضع بما يناسبه »[١].

ففي قوله صلى الله عليه وسلم: " ولا يشرب الخمر حين يشربها ..." فاعل محذوف، ولا يُقدَّر بضمير؛ إذ لا يوجد عائد للضمير يعود عليه، ولكن الفاعل يُفهم من السياق اللغوي؛ إذ لابد لحدث الشُّرب من مُحدِثٍ، فلا يقع الحدث إلا بفاعل، ففاعل (يشرب): شارب، والتقدير: ولا يشرب شاربٌ الخمر حين يشربه وهو مؤمن. وتم الحذف للعلم بالفاعل، والغرض من حذفه التعميم.

فحذف الفاعل – وإن لم يمكن تقديره بضميرٍ؛ لعدم وجود العائد، وفُهم من السياق اللغوي – يكون جائزًا، ويصح القياس عليه، وهو ما دعا ابن هشام إليه المخاطب، فقال له: " وعلى هذا فقس، وتلطف لكل موضع بما يناسبه"[٢].

ج– قياس النعت الصفة على الفعل:

مِن حثِّ ابن هشام للمخاطب باستعمال القياس أيضًا قوله: «وأما الإفراد وضداه، وهما: التثنية والجمع، والتذكير وضده، وهو التأنيث، فإن النعت يُعْطَى من ذلك حكمُ الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام، فتقول: مررت بامرأة حسَنٍ أبوها. بالتذكير، كما تقول: حَسُنَ أبوها... وبرجلٍ حسنة أمه بالتأنيث، كما تقول: حَسُنَتْ أمُّه، وتقول: برجل حَسَنٍ أبواه، وبرجل حسنٍ آباؤه. ولا تقولُ: حَسَنَيْن، ولا حَسَنِين، إلا على لغة من قال: أكلوني البراغيث. وعلى ذلك فقس»[٣].

هنا يقرر ابن هشام أن النعت الصفة يعامل معاملة الفعل، فيبقى فاعلهما مفردًا أبدًا حتى ولو كان فاعلها مثنى أو جمعًا سالماً. فقط تؤنث مع الفاعل كما يؤنث

(١) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص١٩٦–١٩٨.
(٢) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، ص١٩٨.
(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٤٤٠.

الفعل مع الفاعل، ولا تثنى ولا تجمع إذا جاء فاعلها مثنى أو جمع مذكر سالماً، إلا على لغة: أكلوني البراغيث. ثم طلب من المخاطب أن يقيس كلامه على هذا في كل الصفات الواقعة نعتًا.

في كل ما سبق لا يشارك المخاطبُ فقط في فعل الكلام، بل يشارك كذلك في تقنين الكلام وضبطه، وبهذا يتلاقى ابن هشام مع التداولية الحديثة، ذلك المذهب اللساني الذي «يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»[١].

(١) صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص٥.

الخاتمة

يكشف بحث (**تجليات المخاطب في كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام**) أن ابن هشام كان على وعي متقدم بضرورة تجاوز تحليل البنية الداخلية (الشكلية) للتراكيب إلى تحليل السياقات الخارجية المتمثلة في: المقام، والمتكلم، والمخاطب، فحاول في مواضع كثيرة تحليل البنية الداخلية في ضوء هذه السياقات؛ مما أعطى لتحليله بُعدًا تداوليًّا.

وتكشف الدراسة أن المخاطب يُلح بقوة على ذهن ابن هشام، الذي أولاه عناية كبيرة، تجلت في جُلّ صفحات الكتاب، من خلال إشاراتٍ أو عباراتٍ صريحةٍ، وكَشَف ذلك عن الأثر للمخاطب في التوجيه النحوي.

تَنَبَّه ابن هشام إلى دور المخاطب في الفعل الكلامي؛ فأشركه بطريق مباشرٍ وغير مباشرٍ في إنتاج الكلام، فأشركه في بيان طبيعة البِنْيات الأولية المكونة: الكلمات والتراكيب، ويُطلِق له الحرية في الحذف والذكر بما يتناسب مع السياق.

ولقد أدرك ابن هشام بحسه المرهف دور المخاطب في إنتاج الكلام، فترك له مساحة كبيرة لسَوقِ الأمثلة المَسوقة للتمثيل للضوابط النحوية.

ونص على أن الكلام يجب أن يأتي مفهمًا مفيدًا واضحًا لا غموض فيه، وهذا يعني أن ابن هشام كان على وعي بالوظيفة التواصلية للغة، فاللغة وضعت لتحقيق هذه الوظيفة، وهذا ما أكدت عليه اللسانيات الحديثة.

ولم يُغفِل ابن هشام موقف المخاطب، وذلك التفاعل الذي بينه وبين المتكلم، فقد تم استنباط القواعد باستقراء الأداء الذي يتلقاه المخاطب؛ لأنّ المخاطب يُعدّ عنصرًا رئيسًا في فهم ما يُنشَأ؛ لأنّ النص موجّه إليه؛ كي يَفهمه ويتبيّن دلالاته المختلفة؛ ولذا فليحقق المنتِج هذه الغاية عليه أن يراعي الإحساس اللغوي عند المخاطب، المتفاعل مع أجواء النّص الفسيحة؛ للإسهام في إنتاج المعنى.

ولقد لمسنا دور المخاطب في اختيار المتكلم لعناصر الكلام وتوجيهها، فبدا أثره واضحًا في اختيار تراكيب وطرح أخرى، وفي الموازنة بين التراكيب.

كما لمسنا دور المخاطب في بناء التراكيب على نحو خاص، من خلال: حذف عنصر من مكونات التركيب، أو زيادة حرف ما عليه، أو تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم من أجزائه.

ولمسنا أيضًا دور المخاطب في توجيه بعض الأساليب اللغوية، وتمييز بعضها وإبرازه، والموازنة بينها، واختيار الصحيح ونبذ السقيم.

كل هذا، بهدف تحقيق الوظيفة التواصلية بين المخاطَب والمتكلم.

وفي الختام يوصي الباحث بدراسة كتب التراث النحوي في ضوء الدرس التداولي؛ فهي مع وضوحها في تراثنا النحوي إلا أنها تحتاج إلى حصر وإبراز؛ لتكون شاهدة بالسَّبق والوعي المتقدم لعلمائنا على النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

والحمد لله أولاً وآخرا

المصادر والمراجع

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ).

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م).

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢م).

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ).

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "أسرار العربية"، تحقيق: فخر صالح قدارة، (ط١، بيروت: دار الجيل ١٤١٥هـ).

أبو نواس، عمر محمد، "علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها في جامعة مؤتة، المجلد ٧ العدد ٢، (١٤٣٢هـ) :١٠١_ ١٢٦.

إسماعيل، هناء محمود. "مراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني"، مجلة كلية التربية الأساسية، في الجامعة المستنصرية في بغداد، المجلد ١٧ العدد ٧٠، (٢٠١١م): ٧٥ _ ٩٨.

باتريك شارودو، ودومينيك ومنغو، "معجم تحليل الخطاب"، ترجمة: عبد القادر

المهدي صمود حمادي، (د. ط، تونس: دار سينا ترا، ٢٠٠٨م).
بسندي، خالد عبد الكريم، "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها في جامعة مؤتة، المجلد ٨ العدد ٢، (١٤٣٣هـ): ١١_ ٢٦.
بو علي، فؤاد، "الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي"، (ط١، الأردن: دار عالم الكتب الحديث ٢٠١١م).
تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (د. ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ).
الخالدي، كريم حسين، "مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه"، مجلة المورد العراقية، المجلد ٣٠ العدد ٣، (٢٠٠٢ م): ١٧_ ٣٠.
الخفاجي، بان. "مراعاة المخاطب في النحو العربي"، (د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
الزركلي، خير الدين، "الأعلام". (ط١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
الشهري، عبد الهادي بن ظافر. "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، (ط١، بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤م).
صحراوي، مسعود. "التداولية عند العلماء العرب"، (ط١، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥م).
طه عبد الرحمن، "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي". (ط ١، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨م).
عبد العليم، مصطفى أحمد، "أثر مراعاة المخاطب في التوجيه النحوي عند سيبويه، دراسة تداولية"، مجلة بحوث كلية الآداب في جامعة المنوفية، المجلد ٣٠ العدد ١١٦، (٢٠١٩ م):١٠٨١ _ ١١١٠.

فان دايك، "النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي"، ترجمة: عبد القادر قنيني، (د. ط، المغرب: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م).

كحالة، عمر رضا، "معجم المؤلفين". (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧م).

الماوردي، علي بن محمد، أدب الدنيا والدين. (د. ط، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د. ط، بيروت: عالم الكتب).

المسدي، عبد السلام. "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، (ط ٢، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨١م).

موسى، علي أسد، "مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية عند السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه"، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٨٨، (٢٠١٩ م): ٤٩_ ٨١.

نيل، علي فودة، "ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي"، (ط١، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ).

Bibliography

Ibn Hishām al-Anṣārī, ‘Abdullāh ibn Yūsuf. "sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab", investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd (Dār al-Ṭalā’i‘ lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Cairo, 2004).

Ibn Hishām al-Anṣārī, ‘Abdullāh ibn Yūsuf. "Takhliṣ al-Shawāhid wa-Talkhīṣ al-Fawā’id", investigated by: ‘Abbās Muṣṭafá al-Ṣāliḥī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1406 AH).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Allāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb", investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, (Beirut: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1992).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Allāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik", investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, (Beirut: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1415 AH).

Abū al-Barakāt al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Asrār al-‘Arabīyah", investigated by: Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, (1st ed., Beirut : Dār al-Jīl 1415 AH).

Al-Māwardī, ‘Alī ibn Muḥammad, "adab al-Dunyā wa-al-dīn”. (Beirut: Dār Maktabat al-ḥayāh, 1986).

Bū ‘Alī, Fu’ād, "al-Usus al-ma‘rifīyah wa-al-manhajīyah lil-khiṭāb al-Naḥwī al-‘Arabī", (1st ed., Jordan: Dār ‘Ālam al-Kutub al-ḥadīth 2011).

Fān Dāyk, "al-naṣṣ wa-al-siyāq, astqṣā’ al-Baḥth fī al-khiṭāb al-dalālī wa-al-Tadāwulī", translated by: ‘Abd al-Qādir Qunainī, (Morocco: Ifrīqiyā al-Sharq, 2000).

Patrick Shāroudu, Dominic Mango, "Mu‘jam taḥlīl al-khiṭāb", translated by: ‘Abd al-Qādir al-Mahdī Ṣammūd Ḥammādī, (Tunisia: Dār Sīnā trā, 2008).

Al-Shahrī, ‘Abd al-Ḥādī ibn Ẓāfir. "Istirātījīyāt al-khiṭāb muqārabah lughawīyah tadāwulīyah", (1st ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-jadīd, 2004).

Ṣaḥrāwī, Mas‘ūd. "al-Tadāwulīyah ‘inda al-‘ulamā’ al-‘Arab", (1st ed., Beirut: Dār al-Ṭalī‘ah, 2005).

Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab", investigated by: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, (Beirut: ‘Ālam al-Kutub).

Al-Masaddī, ‘Abdussalām. "al-tafkīr al-lisānī fī al-Ḥaḍārah al-‘Arabīyah", (2nd ed., Tunisia: al-Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb, 1981).

Tammām Ḥassān, "al-lughah al-‘Arabīyah ma‘nāhā wa-mabnāhā",

(Casablanca: Dār al-Thaqāfah, 1421 AH).
Ṭāhā ʻAbd-al-Raḥmān, "al-lisān wa-al-mīzān aw al-Takawthur al-ʻaqlī". (1st ed., Beirut: al-Markaz al-Thaqāfī al-ʻArabī, 1998).
Al-Khafājī, Bān. "murāʻāt al-mukhāṭib fī al-naḥw al-ʻArabī", (Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2008).
Ismāʻīl, Hanāʾ Maḥmūd. "murāʻāt al-mukhāṭib wa-al-Maqām fī al-naḥw al-Qurʾānī", Journal of the Faculty of Basic Education, at Al -Mustansiriya University in Baghdad, Volume 17 No. 70, (2011): 75 - 98..
Abū Nuwās, ʻUmar Muḥammad, "ʻilm al-mukhāṭib bayna al-Tawjīh al-Naḥwī wa-al-tadāwulīyah", The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature at Mu'tah University, Volume 7, Issue 2, (1432 AH) 101-126.
Al-Khālidī, Karīm Ḥusayn, "murāʻāt al-mukhāṭib fī al-aḥkām al-naḥwīyah fī Kitāb Sībawayh", Al-Mawrid Iraqi journal, Volume 30, Issue 3, (2002) 17-30.
ʻAbd al-ʻAlīm, Muṣṭafá Aḥmad, "Atharr murāʻāt al-mukhāṭib fī al-Tawjīh al-Naḥwī ʻinda Sībawayh, dirāsah tadāwulīyah", Journal of Research of the Faculty of Arts, Menoufia University, Volume 30, Issue 116, (2019) 1081 - 1110.
Basandī, Khālid ʻAbd al-Karīm, "al-mukhāṭib wa-al-muʻṭīyāt al-siyāqīyah fī Kitāb Sībawayh", The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature at Mu'tah University, Volume 8, Issue 2, (1433 AH) 11-26.
Mūsá, ʻAlī Asad, "murāʻāt al-mukhāṭib fī bināʾ al-aḥkām al-naḥwīyah ʻinda al-Sīrāfī fī sharaḥahu li-kitāb Sībawayh", Al-Mustansiriya Journal of Literature, Issue 88, (2019) 49_81.
Al-Ziriklī, Khayr al-Dīn, "al-Aʻlām". (15th ed., Beirut: Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn, 2002).
Kaḥḥālah, ʻUmar Riḍā, "Muʻjam al-muʾallifīn". (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʻArabī, 1957).
Nail, ʻAlī Fawdah, "Ibn Hishām al-Anṣārī āthāruh wa-madhhabuhu al-Naḥwī", (1st ed., Riyadh: Deanship of Library Affairs, King Saud University, 1405 AH).

١٣٨١
١٩٦١

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

part 1

July - Sept
2024

Issue
13